بناء على طلب المنتجين حتى لا تتوقف المعامل المحلية

اللجنة الاقتصادية توصي بفرض ضميمة على مستوردات السكر الأبيض الجاهز.. ورئاسة الحكومة توضح: استندت لجملة من الاعتبارات؟

محمد راكان مصطفى

ناقشت اللجنة الاقتصادية موضوع فرض ضميمة على استيراد مادة السكر الأبيض بناءً على طلب من المنتجين المحليين لهذه المادة، بحيث تمت المداولة وصدرت توصية اللجنة التي نصت على فرض ضميمة على مستوردات مادة السكر الأبيض الجاهز.

وحسبما نشرته الصحيفة الرسمية لرئاسة الحكومة استندت اللجنة الاقتصادية في مقاربة ودراسة موضوع فرض الضميمة إلى عدد من الاعتبارات وهي أن الحكومة تعتمد سياسة التجارة الخارجية القائمة على الحمائية للمنتج المحلي ضمن الحدود التوازنية التي تكفل توافر المادة في السوق المحلية بشكل تنافسي من دون أي مظاهر احتكارية. فالظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني تستوجب تقديم الحماية للقطاع الإنتاجي من منظور إستراتيجي طويل الأجل وليس من منظور ربحي آني ولا سيما أن إقامة صناعة وطنية تكلف عشرات ومئات المليارات السورية لا يمكن اتخاذ قرار بتشغيلها أو إيقافها لمجرد وجود بعض الفوارق السعرية مع أسعار المنتجات المثيلة المستوردة.

وأكدت أن من الطبيعي الإقرار بإمكانية استيراد أقل تكلفة من بعض المنتجات المحلية التي تتحمل أعباءً وتكاليف إضافية كبيرة بسبب العقوبات الاقتصادية، وصعوبات توفير القطع الأجنبي التي تضغط على إدارة سوق الصرف.

وقالت: ومن جملة الاعتبارات أنه بسبب تزايد أعباء وتكاليف إنتاج مادة السكر بشكل ملموس وفق ما درسته اللجنة الاقتصادية مع تحليل قوائم التكلفة لدى شركات الإنتاج المحلي بشكل مفصّل، فإن الشركات قد وصلت إلى نقطة تهدد المعامل بالتوقف عن الإنتاج بسبب انخفاض تكاليف المنتج النهائي المستورد مقارنة بالمنتج المحلي. وبالطبع سيترافق توقف معامل الإنتاج المحلي مع تسريح مئات العمال، وتوقف خطوط إنتاج بمئات مليارات الليرات السورية. ولا يمكن للفريق الاقتصادي إلا أن يتعاطى بمسؤولية مع مثل هذا الواقع، واتخاذ أقل القرارات تكلفةً وأكثرها مردودية من الناحية الاقتصادية الكلية.

وأكدت أن الحكومة تعتمد سياسة حماية الإنتاج المحلي والمنتجين المحليين بشكل عام بغض النظر عن المادة أو المنتج، ذاكرة أن مجلس الوزراء أقر القرار رقم /٩/ م. ولعام /٢٠٢٢/، وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم /٤٦/ م. ولعام ٢٠٢٢، بمنح مزايا تفضيلية للمنتج المحلي تصل في بعض المنتجات إلى حدود تتراوح بين (١٠-١٥) بالمئة مع الإشارة إلى أنه كانت قد صدرت مؤخراً توصية اللجنة الاقتصادية القائلة بفرض ضميمة على استيراد مادة السبراميك حرصاً على حماية المنتج المحلي، هذا القرار الذي كان له منعكسات إيجابية على سوق هذه المادة وفق تقييم القرار من قبل الجهات المعنية.

وأوضحت أن اللجنة الاقتصادية تقارب الموضوع من بوابة السياسات الاقتصادية العامة، ومبدأ حمائية المنتج المحلي، هذه السياسة وهذا المبدأ العامان اللذان تطبقهما معظم دول واقتصادات العالم في سياق حماية منتجاتها المحلية.

وأشارت رئاسة الحكومة في بيانها إلى تنوع أدوات حماية المنتج المحلي من فرض الضرائب والرسوم الجمركية، إلى تقييد كميات الاستيراد، إلى منع الاستيراد نهائياً خلال مدة الحماية المعنية. مضيفة إن اللجنة الاقتصادية اختارت فرض ضميمة على مادة السكر الأبيض الجاهز، لخلق نوع من التوازن بين الإنتاج المحلي والمستورد.

وقالت: تعاني أسواق العالم صعوبات كبيرة ترافق عدم استقرار الأسواق العالمية وسلاسل التوريد العالمية بسبب الاضطرابات السياسية والعسكرية الدولية وينعكس عدم استقرار الأسواق العالمية بشكل مباشر على تكاليف التوريدات وعلى توافر المنتجات ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط بسبب عدم استقرار خطوط الإمداد البحرية على وجه الخصوص. في ظل هذه الظروف الدولية المعقدة، وعليه يصبح من واجب الحكومة الحرص على تمكين بنيتها الإنتاجية وتعزيز مقومات صمودها مرحلياً واستراتيجياً قدر الإمكان سواء من بوابة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات، أم من بوابة تعزيز مجالات خلق القيمة المضافة الوطنية وإحلال المستوردات قدر الإمكان.

> معاون وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: القرار لن يحدث أي زيادة على أسعار المادة المنتجة محلياً

وأكد البيان حرص الحكومة، عبر ذراعها الاقتصادية متمثلة باللجنة الاقتصادية توفير المواد والمنتجات الأساسية للمواطنين بأفضل النوعيات وأرخص الأسعار الممكنة. إلا أن اللجنة الاقتصادية معنية أيضاً بتناول كل الأبعاد الصحية والاقتصادية والسعرية للمنتجات؛ مضيفة: كما هو معروف فإن كل دول العالم تسعى لضبط كميات استهلاك مادة السكر لما لزيادة استهلاك هذه المادة من آثار ضارة على الصحة العامة. وقد يكون التوجه لرفع الدعم عن مثل هذه المنتجات، والوصول إلى مرحلة تقديمها بأسعار التكلفة منسجماً مع متطلبات الصحة والسلامة العامة للمجتمع.

كما أكد البيان إدراك اللجنة الاقتصادية الدرجة العالية من تعقيد المشهد الاقتصادي الوطني والعالمي، وتسعى لإقامة أفضل التوازنات الممكنة بين مصلحة المنتجين والمستوردين والمستهلكين في آن معاً ليس فقط فيما يخص مادة السكر بل كل المنتجات والتوريدات.

وأشارت رئاسة الحكومة في بيانها إلى أن اللجنة الاقتصادية تتابع رصد نتائج تطبيق التوصيات على أرض الواقع بهدف تقييم نتائج التطبيق تمهيداً لاتخاذ ما يلزم بشأنها بما يتوافق مع المصلحة الوطنية العليا.

معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية شادي جوهرة أوضح لـ«الوطن» أن توصية اللجنة الاقتصادية جاءت انطلاقاً من اعتبارات فنية وفق توجهات سياسة التجارة الخارجية والسياسة الصناعية القاضية بحماية القطاع الإنتاجي والصناعة الوطنية لجهة ضمان استمرارها في المنافسة وعدم توقفها مع توجه استراتيجي لإحلال بدائل المستوردات وتخفيف فاتورة القطع الأجنبي.

واكد جوهرة أن انعكاس القرار على الأسعار فإنه إن حصل فلن يتجاوز ٤ بالمئة على مادة السكر الأبيض الجاهز المستوردة وفقا للاسعار الحالية، بينما لن يحدث أي زيادة على أسعار المادة المنتجة محليا.

جوهرة اشار الى ان التوصية أعلاه حددت فترة الحماية بستة ميلادية وستلتزم المراجعة والتدقيق لاسيما من خلال تكليف وزارة الصناعة بتقييم مدى تطور الصناعة المذكورة خلال المدة المذكورة، بالتوازي مع قيام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدراسة أسعار مادة السكر في السوق خلال مدة الحماية وبشكل شهري ليصار لتقييم مدى استمرار الحاجة لحماية الصناعة المذكورة.

وأضاف: لابد من التنويه بأن التوصية المذكورة سعت لتحقيق ما أمكن من التوازن بين مصلحة المنتجين والمستوردين والمستهلكين في آن واحد مع تقييم مستمر لنتائج التطبيق على أرض الواقع وفق ما أسلفنا.

كيلو الثوم يصل لـ١٥ ألف ليرة.. فهل سيتكرر سيناريو العام الماضي؟

الخلف يتهم تجار سوق الهال بتخزين المادة لرفع السعر أكثر

رامز محفوظ

كشف رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال الخلف في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه مع بداية نزول مادة الثوم إلى الأسواق منذ أسابيع قليلة كان سعر مبيعها مرتفعاً ومن ثم انخفض منذ نحو أسبوعين.

وقال: يبدو أن هذا الأمر لم يعجب تجار سوق الهال لذا جؤوا إلى تخزين المادة في مستودعاتهم من أجل رفع سعرها ما أدى إلى وصول سعر الكيلو في أسواق دمشق لحدود ١٥ ألف ليرة، لافتاً إلى أنه خلال العام الماضي وصل سعر الثوم لأرقام كبيرة والسبب في ذلك كان احتكار التجار للمادة والاتجار غير الشرعي لها في ظل غياب الأخلاق عند بعض التجار، مؤكداً أن برادات التجار امتلأت بمادة الثوم، وتخزينه خلال هذه الفترة في البرادات لا يحتاج إلى الكهرباء وقاموا بتخزين هذه الكميات الكبيرة من أجل طرحها في السوق بعد فترة وبيعها بأسعار مرتفعة.

وأوضح الخلف أن إنتاج الثوم قياساً لوحدة المساحة المزروعة يعتبر عالياً وازدادت المساحة المزروعة هذا العام والإنتاج ازداد بنسبة تزيد على ٢٠ بالمئة عن العام الماضي، لكن المشكلة التي نعاني منها بالنسبة للثوم هي غياب الأخلاق عند بعض التجار وتفكيرهم بتحقيق أرباح زائدة على حساب المواطن الذي يعاني هذا العام من غلاء أسعار الخضار بشكل عام، مشيراً إلى أن الإنتاج يتركز في ريف حماة وريف دمشق

وريف حمص إضافة إلى محافظة درعا التي يوجد فيها إنتاج وفير جداً من الثوم.

وأشار إلى أن الثوم يعتبر من المواد الأساسية والضرورية التي يحتاجها المواطن ويقوم بتخزينه خلال الفترة الحالية لكن جشع التجار يمنع المواطن من تأمين بعض مستلزماته الضرورية، مبيناً أن الثوم وصل اليوم إلى مرحلة النضوج الكامل ويمكن تخزينه حالياً لكن منذ أسابيع قليلة لم يكن قابلاً للتخزين إنما كان يستعمل للاستهلاك المباشر.

وتوقع رئيس مكتب التسويق أن تستقر أسعار الثوم خلال الفترة القليلة القادمة وأن يصبح سعر مبيعه مناسباً، مؤكداً أنه لم يتم تصدير ولا حتى كيلو غرام واحد من الثوم هذا العام وليست هناك نية لتصديره، مضيفاً: لا خوف على الثوم وهو متوافر وبكثرة ولن تتكرر حالة العام الماضي ويرتفع سعره لأرقام كبيرة.

ولفت إلى أنه نتيجة للظروف الجوية المناسبة والأمطار الغزيرة التي سقطت متسلسلة وضمن البرنامج المطلوب والمريح للفلاح كان إنتاج كل أنواع المزروعات وليس الثوم فقط جيداً على مستوى القطر بالكامل مثل القمح والشعير والعدس والحمص والأشجار المثمرة كذلك وغيرها من الأنواع الأخرى.

وعن واقع توزيع المازوت الزراعي للفلاحين عبر البطاقة الإلكترونية وأهمية هذه التجربة ودورها بالقضاء على الفساد والمحسوبيات التي كانت تحصل خلال الأعوام السابقة، بيّن الخلف أن تجربة توزيع المازوت الزراعي عبر البطاقة الإلكترونية التي تم البدء بتطبيقها خلال العام الماضي نجحت وأصبح الفلاح يأخذ مخصصاته اللازمة للري والحصاد بناء على المساحة المزروعة وفيها نوع من العدالة وساهمت في التقليل إلى حد كبير من السرقات والمحسوبيات التي كانت تحصل خلال الأعوام السابقة.

التسليف الشعبي يعود لمنح قروض المشروعات ويرفع سعر الفائدة على الودائع

معاون المدير العام لـ«الوطن»: ١,٥ مليار ليرة سقف قرض المشروع المتوسط و٥٠ مليون لمتناهي الصغر

عبد الهادي شباط

اقر مصرف التسليف الشعبي العودة لمنح قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع بداية الشهر المقبل (أيار) بعد أن تريث المصرف خلال الفترة الماضية عن منح هذا النوع من التمويل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن معاون المدير العام لمصرف التسليف الشعبي عدنان حسن أن التريث في منح هذه القروض خلال الفترة الماضية كان يرتبط بإعادة تصنيف المشروعات الذي شكل له لجنة حكومية خاصة وإعادة توفيق قيم هذه القروض مع التصنيف الجديد.

وأوضح حول الضمانات أنه حتى ٢٥ مليون ليرة تكون الضمانة شخصية وأكثر من هذا المبلغ تتحول الضمانة إلى عقارية وهناك العديد من الإجراءات يعمل عليها المصرف لتبسيط الحصول على التمويل وخاصة لجهة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها توقيع اتفاقية مع مؤسسة ضمان مخاطر القروض التي تقدم ضمانات للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسط ضمن ضوابط محددة بما يسهم في سهولة حصول أصحاب هذه المشاريع على التمويل اللازم لتنفيذ مشروعاتهم

وبيّن حسن أن سقوف قروض المشاريع أصبحت بعد التعديلات ٥٠ مليون ليرة للمشروع متناهي الصغر و١,٥ مليار ليرة للمشروع المتوسط وحتى ٣ مليارات ليرة للمشروع الكبير.

وعن توافر السيولة اللازمة لتأمين طلبات تمويل المشاريع بيّن أنه سيتم العمل على إدارة السيولة بطريقة تسمح بتمويل المشروعات، وخاصة الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة لأهمية هذه المشروعات سورية، كما تم رفع معدلات الفائدة على قدرتها على دعم الإنتاج وتحريك النشاط الاقتصادي.

كما عدّل مصرف التسليف الشعبي معدلات الفائدة على الودائع والقروض بدءاً من ١ أيار المقبل، حيث تم رفع معدلات الفوائد على الودائع بمختلف آجالها وعلى حسابات التوفير حتى خمسة ملايين ليرة سورية، كما تم رفع معدلات الفائدة على القروض بمختلف أنواعها (صناعية، تجارية، خدمية)، ليصبح سعر الفائدة التي يمنحها التسليف على قروض التوفير حتى ٥ ملايين ليرة ١١,٥ بالمئة، في حين بقي سعر الفائدة على شهادات الاستثمار على حاله ١١ بالمئة.

كما عدّل سعر الفائدة على الودائع لأجل لمدة شهر ١١ بالمئة ولمدة ٣ أشهر ١١,٢٥ ولمدة ٦ أشهر ١١,٥ ولمدة ٩ أشهر ١٢ بالمئة ولمدة سنة ١٢,٥ بالمئة ولمدة سنتين ١٣ بالمئة.

وتعد هذه الإجراءات على مستوى رفع سقوف قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعديلات التي طالت سعر الفائدة على القروض والودائع لدى التسليف الشعبي مهمة على مستوى توسيع وتنويع محفظة التمويل للمصرف والشرائح التي يستهدفها التسليف الشعبي في تمويله وذلك على التوازي لمنح قروض الدخل المحدودة التي يعتبرها التسليف أولوية في عمله حيث تدور معظم الأرقام التي يقدمها التسليف الشعبي حول عدد هذه القروض (الدخل المحدود) وتقترب من ٥ آلاف قرض شهرياً.

وتعتبر إدارة التسليف الشعبي أنه يتم العمل والتوسع في تطبيقات الدفع الإلكتروني وأتمتة الخدمات واختصار الكثير من الخطوات الإدارية وعلى سبيل المثال في منح القروض ربما تكون أجد السيناريوهات هو منح جزء من القرض نقداً في حين يودع الجزء الآخر بحساب المقترض ويتم سحبه أو الاستفادة منه وفق القنوات الإلكترونية.

بعد انخفاضه ١٠ آلاف ليرة.. الذهب يحلق مجدداً ملامساً المليون

ملكية لـ«الوطن»: نتيجة ارتفاعات الأسعار العالمية.. وهدوء في المبيع بانتظار تعليمات الربط الإلكتروني

جلنار العلي

سجل غرام الذهب عيار ٢١ قيراطاً يوم أمس سعر مبيع ٩٨٠ ألف ليرة، وسعر شراء ٩٧٦ ألف ليرة، مرتفعاً ١٩ ألف ليرة عن النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة في دمشق يوم الخميس الماضي، وبذلك يصبح سعر غرام الذهب مقارباً لمليون ليرة بشكل كبير.

ووفقاً للنشرة فقد سجل غرام الذهب عيار ١٨ سعر مبيع ٨٤٠ ألف ليرة وسعر شراء ٨٣٩ ألف ليرة، محددة سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٥,٥ مليون ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٨,٢٨ ملايين ليرة.

وفي رصد أجرته «الوطن» لتغيرات أسعار الذهب منذ بداية العام الحالي وحتى يوم أمس، تبيّن أن غرام الذهب تغير سعره نحو ٣٧ مرة، ٢٨ مرة ارتفاعاً، و٩ مرات هبوطاً، وقد افتتح العام الحالي سعر الذهب بـ٨٢٨ ألف ليرة، أي إن معدل الارتفاع منذ بداية العام وحتى النشرة الأخيرة وصل إلى ١٥٢ ألف ليرة بمعدل نمو ١٨ بالمئة.

نائب رئيس الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة في دمشق إلياس ملكية، أعاد في تصريح لـ«الوطن»، ارتفاع أسعار الذهب إلى الارتفاع العالمي لسعر الأونصة، نتيجة التوترات السياسية الدولية التي تؤثر بشكل كبير في سعر الذهب، لافتاً إلى أنها المرة الأولى التي يصل فيها سعر الذهب إلى هذا الحد.

وحول حجم المبيع في الأسواق، أشار ملكية إلى وجود ركود في حركة البيع، ريثما تصدر التعليمات المتعلقة بالربط الإلكتروني من وزارة المالية.

ومن جهة أخرى، وحول زيادة تواتر التعاميم التي تنشرها الجمعية المتعلقة بتحذيرات من شراء قطع ذهبية مسروقة، لفت ملكية إلى أن الجمعية كانت في السابق تنشر تعميماً واحداً كل شهر أو شهرين، أما خلال الأشهر الأخيرة فقد ازدادت معدلات سرقة الذهب، معيداً ذلك إلى أن الذهب أصبح أمراً مغرياً، ومؤكداً أن الكثير من القطع الذهبية المسروقة أعيدت إلى أصحابها لأن الصاغة لا يشترون الذهب إلا بموجب فاتورة، ويتم تسليم الشخص الذي يعتمد بيع مصاغ بلا فاتورة، إلى الجهات الأمنية المختصة.

وكان قد صرّح ملكية خلال ندوة عقدت في غرفة تجارة دمشق يوم الثلاثاء الماضي، بأن قانون الربط الإلكتروني يهدف إلى تحقيق العدالة الضريبية، وأن الضريبة يدفعها المستهلك في نهاية المطاف، وقد يحتاج تطبيق الربط بالشكل الأمثل إلى اعتياد الصياغ عليه مع الأخذ بالحسبان تفاوت إمكانياتهم في التعامل مع التقانة.

أما مدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم منذر ونّوس فقد أشار في الندوة إلى أهمية المرسوم التشريعي رقم /٣٠/ لعام ٢٠٢٣ والذي تضمن تخفيضاً للمعدلات الضريبية وتعديلاً للشرائح الضريبية إضافة لرفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة على الدخل إلى /٣/ ملايين ليرة سورية بدلاً من /٥٠/ ألف ليرة سورية، وتطرق بالحديث أيضاً لعمل الإدارة الضريبية على الانتقال للضريبة الموحدة على الدخل بدلاً من الضرائب النوعية على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة بدلاً من رسم الإنفاق الاستهلاكي، مؤكداً أهمية تطبيق هذه المنظومة، لأن تحقق العدالة الضريبية بعيداً عن تدخل العنصر البشري.

وكانت الهيئة قد أصدرت تعميماً يعتبر جميع مكلفي مهنة الصياغة وبيع الحلي والمجوهرات والأحجار الكريمة، ملزمين باستخدام آلية الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة لتحقيق رقم عملهم، ما يرتب عليهم أحد البرامج المحاسبية المعتمدة لدى الإدارة الضريبية لإصدار الفواتير بشكل إلكتروني، أو التطبيق الإلكتروني الخاص بذلك، مع منحهم مهلة لغاية ٣٠ نيسان من العام الحالي لتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التعميم.